# فهرس الجزء الثاني

| الموضـــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| **الباب الثالث عشر**<br>**الحكم الصادر في عام ١٩٩٣** | |
| ١- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة<br>**(قضية رقم ١٣٠ لسنة ٥ قضائية)** | ٣ |
| ٢- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة مصممى الفنون التطبيقية وذلك فيما تضمنه من رفع الطعن فى انتخاب النقيب من مائة عضو على الأقل، ممن حضروا الجمعية العمومية، مصدق على الإمضاءات الموقع بها على التقرير به من الجهة المختصة<br>**(قضية رقم ١٥ لسنة ١٤ قضائية)** | ٧ |
| ٣- الحكم بعدم دستورية المادة الخامسة والعشرين من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ بتسليم الأعيان التى تديرها وزارة الأوقاف إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى والمجالس المحلية، وذلك فيما تضمنته من اعتبار نصيب كل من لم يتقدم بطلبه إلى وزارة الأوقاف- خلال الميعاد المنصوص عليه فيها- وقفاً خيرياً<br>**(قضية رقم ١٨ لسنة ١٣ قضائية)** | ١٤ |
| ٤- الحكم بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٠ بسريان قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين بالهيئة العربية للتصنيع ووحداتها الإنتاجية والشركات التى تساهم فيها.<br>**( قضية رقم ٢٥ لسنة ٨ قضائية )** | ٢٠ |
| ٥- الحكم بعدم دستورية ما تضمنته المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية من إلزام المتهم – المكلف بالحضور إلى المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق- بأن يقدم خلال خمسة الأيام التالية لإعلان تكليفه بالحضور بيان الأدلة على صحة كل فعل أسنده إلى موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وإلا سقط حقه فى إقامة الدليل المشار إليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات.<br>**(قضية رقم ٣٧ لسنة ١١ قضائية)** | ٢٦ |
| ٦- الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٢٢٩ سنة ١٩٨٩ بفرض ضريبة على مرتبات العاملين المصريين فى الخارج.<br>**(قضية رقم ٤٣ لسنة ١٣ قضائية )** | ٣٥ |

| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| ٧- الحكم: أولاً: بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٣ مكرراً والمادة ٣ مكرراً (٢) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادى المعدل بالقانونين رقمى ٣٤ لسنة ١٩٧٨ و١٣ لسنة ١٩٨٤. ثانياً: بسقوط أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣ مكرراً والمادة ٣ مكرراً (١) والمادة (٣) مكرراً (٣) والمادة ٣ مكرراً (٤) والمادة ٣ مكرراً (٥) والبند (٤) من المادة (٣٦( من قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١. (قضية رقم ٥ لسنة ١٠ قضائية) | ٤٠ |
| ٨- الحكم بعدم دستورية المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين المشتبه فيهم التي حددت من يعد مشتبهاً فيه. لا يتصور أن توجد جريمة في غيبة ركنها المادي – عدم جواز غموض مضمون النص العقابي- يجب عند فرض العقوبة صوناً للنظام الإجتماعي مراعاة الأغراض النهائية للقوانين العقابية التي ينافيها أن تكون إدانة المتهم هدفاً مقصوداً لذاته- أصل البراءة في الإنسان – الأفعال لا الأقوال وما اشتهر عنه يجب أن تكون هي سند العقاب – عدم جواز معاقبة الشخص الواحد مرتين عن فعل واحد الدولة القانونية يجب ألا تخل بتشريعاتها بالحقوق التي يعتبر التسليم بها في الدول الديمقراطية مفترضاً أولياً لقيام الدولة القانونية وضمانة اساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة ويندرج تحتها الحقوق وثيقة الصلة بالحرية الشخصية. (القضية رقم ٣ لسنة ١٠ ق. دستورية جلسة ١٩٩٣/١/٢) | ٤٥ |
| ٩- الحكم بعدم دستورة الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية فيما قررته من سريان الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على التصرفات المشار إليها في الفقرة الأخيرة من البند ٦ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الواقعة على الأراضي داخل كردون المدينة الحرة اعتباراً من أول يناير ١٩٧٤. - الأصل ألا يلجأ المشرع لتقرير رجعية الضرائب إلا إذا املتها مصلحة اجتماعية لها وزنها. - والضريبة في بواعثها مما يستقل المشرع بتقديره إلا أنه يجب توزيع الأعباء المالية للدولة توزيعاً منصفاً من خلال الضريبة تحقيقاً للمساواة في المراكز القانونية. - مما يسم الضريبة بعدم المشروعية إذا كان معدل الضريبة وأحوال فرضها مناقضاً للأسس الموضوعية التي ينبغي أن تقوم عليها. - لا تكون الرجعية جائزة إلا إذا كانت هناك رابطة منطقية بين الضريبة ومصلحة مشروعة تسعى إليها الدولة وترمي إلى بلوغها من هذه الرجعية. (الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١٢ ق. جلسة ١٩٩٣/١/٢) | ٤٦ |

| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| ١٠- الحكم بعدم دستورية البند (أ) من قانون الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والتي تضمنت عدم جواز الحجز على أموال هذه الهيئات.<br>حق التقاضي يتكون من ثلاث حلقات الأولى تمكين كل متقاضي من النفاذ إلى القضاء نفاذاً ميسراً تثقله أعباء مالية الثانية حيدة المحكمة واستقلالها وحصانتها الثالثة يجب أن توفر الدولة للخصومة حلاً منصفاً يمثل التسوية التي يعمد من يطلبها إلى الحصول عليها بوصفها الترضية القضائية التي يسعى إليها – لا يجوز انكار الحق في الترضية القضائية سواء بمنعها ابتداء أو بإقامة العراقيل في وجه اقتضائها أو بتقديمها متباطئة متراخية دون مسوغ أو بإحاطتها بقواعد إجرائية تكون معيبة في ذاتها فلا يجوز أن يكون طريق الطعن القضائي لرد الأمور إلى نصابها ممتنعاً أو غير منتج – النص المطعون فيه عطل الضمان العام لغير الدولة من الدائنين وحال بينهم وبين اقتضاء دينهم من هذا الضمان في أي من عناصره واهدار القيمة العملية لأية أحكام قضائية وإعاقة تنفيذ مضمونها.<br>(القضية رقم ٢ لسنة ١٤ ق. جلسة ١٩٩٣/٤/٣) | ٤٧ |
| **الباب الرابع عشر**<br>**الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٤**<br>١- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الإسلامى، وبسقوط فقراتها الثالثة والرابعة والخامسة وكذلك ماورد بفقرتيها السادسة والسابعة متعلقا بهيئة التحكيم المنصوص عليها فى الفقرة الثانية.<br>( قضية رقم ١٣ لسنة ١٥ قضائية ) | ٤٨ |
| ٢- الحكم بعدم دستورية المادة الأولي من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء محميات طبيعية بمنطقة جبل علبة بالبحر الأحمر وذلك فيما تضمنته من عدم تعيين الحدودالتى تبين النطاق المكانى لتلك المحميات<br>(قضية رقم ٢٠ لسنة ١٥ قضائية ) | ٥٩ |
| ٣- الحكم بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثالثة من المادة (٨٢) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من الاعتداد بملاءة الموكل كأحد العناصر التي تدخل فى تقدير أتعاب محاميه وكذلك ما قررته من أن لا تقل الأتعاب المستحقه عن ٥ % من قيمة ما حققه من فائدة لموكله فى العمل موضوع طلب التقدير<br>(قضية رقم ٢٣ لسنة ١٤ قضائية) | ٦٧ |
| ٤- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون المحاماة | ٧٦ |

| الموضـــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣، فيما قررته من استثناء التنازل فيما بين المحامين بعضهم البعض فى شأن الأعيان المؤجرة المتخذة مقارا لمزاولة مهنة المحاماة، من الخضوع لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر<br>(**قضية رقم** 30 **لسنة** 15 **قضائية**) | |
| ٥- الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وبسقوط مادته الثانية<br>(**قضية رقم** 34 **لسنة** 13 **قضائية**) | ٨٤ |
| ٦- الحكم بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ سنة ١٩٨١ فيما تضمنته من النص على " وبالنسبة للأشخاص الذين غادروا البلاد مغادرة نهائية ولم يعودوا إلى الإقامة فيها خلال المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه، فيعوضون عن تدابير الحراسة طبقا لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وفي الحدود المنصوص عليها فيه"<br>(**قضية رقم** 98 **لسنة** 4 **قضائية**) | ٩٤ |
| **الباب الخامس عشر**<br>**الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٥**<br>١- الحكم بعدم دستورية المادة ٥ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية، فيما انطوت عليه من استثناء تنازل الطبيب أو ورثته من بعده عن حق إجارة العين المتخذة مقراً لعيادته الخاصة لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة، من الخضوع لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.<br>(**قضية رقم** 11 **لسنة** 16 **قضائية**) | ١٠١ |
| ٢- الحكم بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثالثة من المادة ٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة1983 ، من حظر مباشرة محامى الإدارات القانونية بشركات القطاع العام لأعمال المحاماة بالنسبة إلى القضايا الخاصة بهم وتكون متعلقة بالجهات التى يعملون بها.<br>(**قضية رقم** 15 **لسنة** 17 **قضائية**) | ١١٠ |
| ٣- الحكم أولا بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما نصت عليه من أنه | ١٢٠ |

| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| إذا عاد صاحب المعاش إلى عمل بإحدى الجهات التى خرجت من مجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعى لوجود نظام بديل مقرر وفقا للقانون، يوقف صرف معاشه اعتبارا من أول الشهر التالى وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار إليها، أو بلوغه السن المنصوص عليها بالبند ١ من المادة ١٨ أيهما أسبق. ثانيا بسقوط مايتصل بها من أحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى. (**قضية رقم** 16 **لسنة** 15 **قضائية**) | |
| ٤- الحكم أولا بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما نصت عليه من أنه إذا عاد صاحب المعاش إلى عمل بإحدى الجهات التى خرجت من مجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعى لوجود نظام بديل مقرر وفقا للقانون، يوقف صرف معاشه اعتبارا من أول الشهر التالى وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار إليها، أو بلوغه السن المنصوص عليها بالبند ١ من المادة ١٨ أيهما أسبق. ثانيا بسقوط مايتصل بها من أحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى. (**قضية رقم** 16 **لسنة** 15 **قضائية**) | ١٢٧ |
| ٥- الحكم بعدم دستورية نصص البند السادس من المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ٧٣ فيما تضمنه من حظر ترشيح شاغلى وظائف الإدارة العليا لعضوية مجالس إدارة شركات قطاع الأعمال العام التابعة. (**قضية رقم** 17 **لسنة** 14 **قضائية**) | ١٣٤ |
| ٦- الحكم بعدم دستورية الفقرة (د) من البند (٤) من المادة 79 من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن العلمية المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٣. (**قضية رقم** 19 **لسنة** 15 **قضائية**) | ١٤٤ |
| ٧- الحكم بعدم دستورية البند السادس من المادة ٧٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، وذلك فيما نص عليه من ألا يعين عضو بمجلس الدولة يكون متزوجاً بأجنبية. (**قضية رقم** 23 **لسنة** 16 **قضائية**) | ١٥٤ |
| ٨- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأحزاب السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩. (**قضية رقم** 25 **لسنة** 16 **قضائية**) | ١٦٤ |
| ٩- الحكم بعدم دستورية المادة ١٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية، وذلك فيما تضمنته- قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة -1995 من تخويل أقلام كتاب المحاكم حق اقتضاء الرسوم | ١٨٢ |

| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| القضائية من غير المحكوم عليه نهائيا بها.<br>( **قضية رقم** 27 **لسنة** 16 **قضائية** ) | |
| ١٠- الحكم بعدم دستورية نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وذلك فيما تضمنته من معاقبة من يخالف أحكام المادة الثانية من هذا القانون بعقوبة المخالفة إذا كان حسن النية .<br>( **قضية رقم** 28 **لسنة** 17 **قضائية** ) | ١٨٨ |
| ١١- الحكم بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الأولى من المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من حظر الجمع بين معاش المخاطبين بها ومرتباتهم.<br>(**قضية رقم** 3 **لسنة** 16 **قضائية**) | ١٩٨ |
| ١٢- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من البند (١) من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤.<br>( **قضية رقم ٣١ لسنة ١٦ –ق- دستورية -٢٠- مايو-١٩٩٥**) | ٢٠٤ |
| ١٣- الحكم بعدم دستورية نص المادة ٩٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .<br>( **قضية رقم** 33 **لسنة** 15 **قضائية** ) | ٢١٢ |
| ١٤- الحكم بعدم دستورية المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١، وذلك فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن إلا بطريق المعارضة فى الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الشرعية الجزئية فى سيوة والعريش والقصير والواحات الثلاث<br>(**قضية رقم** 39 **لسنة** 15 **قضائية**) | ٢٢٠ |
| ١٥- الحكم بعدم دستورية ما تضمنه البند (أ) من المادة الثالثة من القانون رقم إفراد كل طفل في ٩٩ لسنة ١٩٩٢ في شأن التأمين الصحى على الطلاب؛ من رياض الأطفال الخاصة؛ وكل طالب من طلاب المدارس الخاصة بمصروفات؛ بالتحمل باشتراكات سنوية لتمويل هذا التأمين؛ تزيد عن تلك التى فرضتها على غيرهم من الطلبة.<br>( **قضية رقم** 40 **لسنة** 16 **قضائية** ) | ٢٢٦ |
| ١٦- الحكم بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، من إلزام المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر فى إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات، أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له، وعلى الأكثر فى الخمسة الأيام التالية، بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف عام، أو | ٢٣٥ |

| الموضـــــوع | الصفحة |
|---|---|
| شخص ذى صفة نيابية عامة أومكلف بخدمة عامة، وإلا سقط حقه فى إقامة الدليل المشار إليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات. (**قضية رقم** 42 **لسنة** 16 **ق ـ دستورية** – ٢٠ ـ مايو ـ ١٩٩٥) | |
| ١٧ - الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٥١٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم . (**قضية رقم ٥ لسنة ١٥ ق ـ دستورية ـ ٢٠ ـ مايو ـ ١٩٩٥**) | ٢٤٣ |
| ١٨ - الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولي من المادة ٣٨ من قانون النقابات العمالية الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ فيما تضمنته من عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس إدارة المنظمة النقابية والعضوية العاملة فى نقابة مهنية بما يزيد عليه ٢٠ % من مجموع عدد أعضاء هذا المجلس، وبسقوط باقي نص هذه الفقرة . (**قضية رقم** 6 **لسنة** 15 **قضائية** ) | ٢٥٣ |
| ١٩ - الحكم بعدم دستورية ما تضمنته المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر من استمرار عقد إيجار المسكن - عند ترك المستأجرالأصلى له - لصالح أقاربه بالمصاهرة حتى الدرجة الثالثة الذين أقاموا معه فى العين المؤجرة مدة سنة على الأقل سابقة على تركه العين أو مدة شغله لها أيتهما أقل . (**قضية رقم** 6 **لسنة** 9 **قضائية** ) | ٢٦٤ |
| ٢٠ - الحكم بعدم دستورية المادة ٥٠ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وذلك فيما تضمنته من حظر الطعن -بغير طريق إعادة النظر- فى الأحكام النهائية الصادرة عن المحكمة العليا للقيم فى شأن المنازعات المحالة إلى قضاء القيم وفقاً لنص المادة ٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة. (**قضية رقم** 9 **لسنة** 16 **قضائية** ) | ٢٧٣ |
| **الباب السادس عشر** **الأحكام الصادرة في عام ١٩٩٦** ١ - الحكم بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦. (**قضية رقم** 10 **لسنة** 18 **قضائية** ) | ٢٨٤ |
| ٢ - الحكم بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩٠بتعديل الجدول المرافق لقانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١. (**قضية رقم** 16 **لسنة** 16 **قضائية** ) | ٢٩٠ |

| الموضـــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| ٣- الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٨١ فيما قررته من تخويل رئيس الجمهورية، تعديل جدول الضريبة المرافق بتعديل جدول الضريبة على الاستهلاك لهذا القانون، وبسقوط ما تضمنته هذه الفقرة والفقرة الثالثة من تلك المادة، من أحكام أخرى، وكذلك بسقوط قرارى رئيس الجمهورية رقمى 360 سنة ١٩٨٢، ١٣٧ سنة ١٩٨٦. (قضية رقم 18 لسنة 8 قضائية) | ٢٩٤ |
| ٤- الحكم : أولا : بعدم دستورية مانصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ فى شأن إنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية من إلزام طالب التصريح بأن يؤدى إلى صندوق الإعانات والمعاشات بالنقابة رسما نسبيا مقداره ٢٠% من الأجور والمرتبات التى يحصل عليها نتيجة التصريح المؤقت. ثانيا : بعدم دستورية المادة الخامسة مكرراً من هذا القانون. ( قضية رقم 2 لسنة 15 قضائية ) | ٣٠٠ |
| ٥- الحكم بعدم دستورية المواد ٣و ١٠و ٣٩ و ٤٧و ٥٩ و ٦٦ و ٧٥ مكرراً من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وذلك فيما قررته من انتخاب عضو واحد فى كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية بطريق الانتخاب الفردى، وانتخاب باقى أعضائه عن طريق القوائم الحزبية. (قضية رقم 2 لسنة 16 قضائية) | ٣١٠ |
| ٦- الحكم بعدم دستورية المادة ٤٩ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية، فيما نصت عليه من أن يكون الطعن فى قرارات الجمعية العمومية للنقابه الفرعية موقعاً عليه من خمسين عضواً على الأقل ممن حضروا اجتماعها، ومصدقاً كذلك من الجهة الإدارية ذات الاختصاص على توقيعاتهم التى مهروا بها تقرير الطعن. ( قضية رقم 22 لسنة 17 قضائية) | ٣٢١ |
| ٧- الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٢٠٨ مكرراً ( أ) من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٥٠، وبسقوط فقرتيها الثانية والثالثة وكذلك المادة ٢٠٨ مكرراً (ب) من هذا القانون. (قضية رقم 26 لسنة 12 قضائية) | ٣٣٠ |
| فهرس الجزء الثاني | ٣٣٧ |